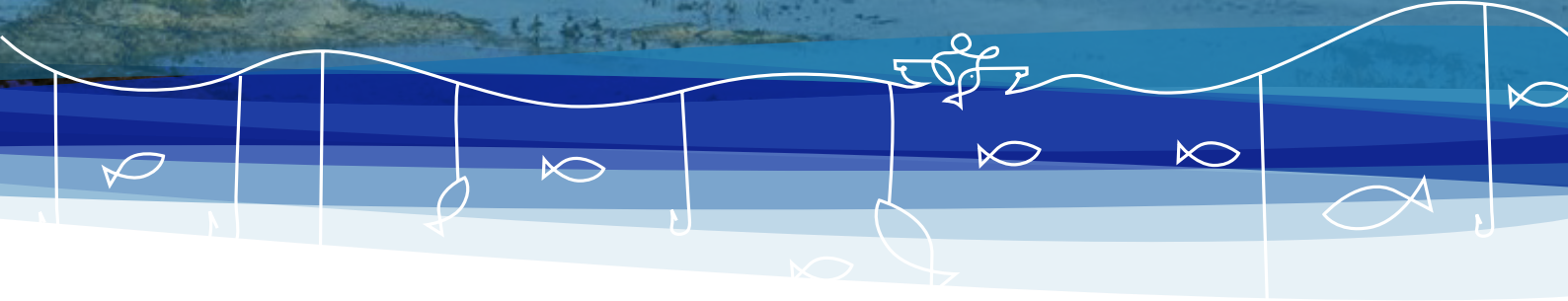




الروابط بين

الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر

وبين الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني

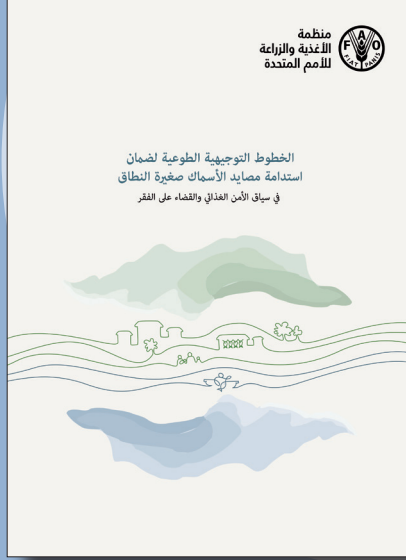


معًا لإحداث فرق في الأمن الغذائي والتغذية

أما العجز عن الاعتماد على الحقوق الآمنة للوصول إلى الموارد الطبيعية، فيؤدي إلى الانكشاف. وعلاوة على ذلك، يميل الناس إلى الاستثمار في مستقبلهم، من قبيل الاستخدام الرشيد للموارد، عندما يكونون على ثقة بأنهم سيتمكنون من الاستمرار في الاعتماد على هذه الموارد لكسب معيشتهم. وهناك سكان مهتمان ومتكاملان يقرّان بهذه الأهمية وبضرورة معالجة هذه القضايا، وهما:

- تُعرّف الحيازة على أنها كيفية وصول الناس والمجتمعات المحلية والجهات الأخرى إلى الموارد الطبيعية، وهي تحدد من يجوز له استخدام الموارد المعنية ولأي مدة وتحت أي ظروف (تمهيد «الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني»). والحيازة وثيقة الصلة بالصيادين الحرفيين والعاملين في قطاع صيد الأسماك، إذ تضمن لهم الوصول إلى الموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها، وهذا من الشروط الأساسية لمعيشتهم وأمنهم الغذائي والتغذوي.

والخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر («الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة المصايد صغيرة النطاق»).



الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني («الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للحيازة»);

كلاهما مبني على التزامات حقوق الإنسان المعمول بها في إطار القانون الدولي

وكلاهما وثيقتان غير ملزمتين

ونطاقهما عالمي

ويركّزان على أضعف الفئات وأكثرها تهميشًا

وسيتم تنفيذهما وفقًا لنهج مستند إلى حقوق الإنسان

ويعترفان بأن حقوق الحيازة حاسمة الأهمية لإعمال حقوق الإنسان الأخرى

ويسعيان إلى الإعمال التدريجي للحق في الحصول على غذاء كاف

ويوفّران أدوات لإرشاد الحوارات وعمليات السياسات والإجراءات على المستويات كافة، من المجتمعات المحلية إلى المحافل العالمية.

الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر

• أُقرت خلال الدورة الحادية والثلاثين للجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في يونيو/حزيران 2014.

• وهي نتيجة عملية تشاركية، من القاعدة إلى القمة، ساهم فيها مباشرة أكثر من 4 000 مشارك من أكثر من 120 بلدًا.

• وهي أول صك دولي مكرّس بأكمله لقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق.

• وهي تعتبر الحوكمة المسؤولة للحيازة العنصر الرئيسي لإعمال حقوق الإنسان بالنسبة إلى الصيادين الحرفيين ومجتمعاتهم.

• وهي توصي بأن تتمتع مجتمعات الصيادين الحرفيين بحقوق آمنة ومنصفة واجتماعية وثقافية في حيازة الموارد السمكية ومناطق الصيد والأراضي المتاخمة لها.

الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني

• أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الثامنة والثلاثين (الاستثنائية) في مايو/أيار 2012.

• وهي قد صيغت من خلال عملية شاملة من المشاورات والمفاوضات شاركت فيها الحكومات، وممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص ومؤسسات البحوث.

• وهي ترسي مبادئ ومعايير مقبولة دوليًا لممارسة الحوكمة المسؤولة للحيازة.

• وهي تعزّز الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في ما يتعلق بجميع أشكال الحيازة (العامة والخاصة والمشاركة والأصلية والعرفية وغير الرسمية).



ضمان حقوق الحياة للصيادين الحرفيين: سبيل إلى حماية حقوقهم وسبل عيشهم

مستوى معيشي ملائم، والحق في الحياة، والحق في العمل، والحق في المساواة أمام القانون، والحق في تقرير المصير، ضمن أمور أخرى.

ومع ذلك، فإن حقوق حياة الصيادين الحرفيين والعاملين في قطاع صيد الأسماك ومجتمعاتهم، مهددة في أماكن كثيرة من العالم عندما تتنافس حقوقهم مع مطالبات قطاعات أخرى تفوقهم نفوذاً، مثل تطوير البنى التحتية، أو السياحة، أو الصناعات الاستخراجية، أو تربية الأحياء المائية الصناعية، وغيرها. وقد تواجه مجتمعات الصيادين الإخلاء القسري، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة سبل العيش والسكن والممارسات الثقافية والدينية، فضلاً عن التعرض إلى الفقر والجوع. ويتضمن السكان أحكاماً تشترط على الدول عدم ممارسة عمليات الإخلاء التعسفي بحق مجتمعات الصيد صغير النطاق، وعدم إسقاط حقوقهم المشروعة بالحياة أو التعدي على هذه الحقوق (الفقرة 4-5 من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للحياة، والفقرة 5-9 من الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق).

وعلاوة على ذلك، فإن التدهور البيئي وتغيّر المناخ يؤديان حالياً إلى انحسار توافر الأراضي ومصايد الأسماك والغابات المنتجة، ما يزيد من المشاشة ونشوب النزاعات حول الوصول إلى هذه الموارد. وعندما تكون مجتمعات الصيد صغير النطاق غير قادرة على الوصول بشكل مأمون إلى الموارد التي تحتاج إليها لكسب عيشها، تصبح منكشفة ومهمشة، وقد تمسي في وضع غير شرعي.

وتجمع بين الصكين أهداف عامة مشتركة تتمثل في تحقيق الأمن الغذائي للجميع، والقضاء على الفقر، وسبل العيش المستدامة، وحماية البيئة، ودعم الأعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني. وقد حُصص الفصل 5-أ من الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق بأكمله لمسألة إدارة الحوكمة المسؤولة للحياة، بالاستناد مباشرة إلى أحكام الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للحياة. ويدعم كل من الصكين المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني، ويكملها.

- بالنسبة إلى الكثير من مجتمعات الصيد صغير النطاق، يعدّ صيد الأسماك أكثر من مجرد مصدر للرزق وإنما أسلوب حياة. ويقتزن ضمان حقوق حياة الموارد بالحفاظ على المعارف المحلية والتقليدية المهمة، وأيضاً بتمكين مجتمعات الصيادين من التكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتغيرة. فحقوق الحياة العرفية التي درجت المجتمعات المحلية على ممارستها تقليدياً هي في بعض الأحيان حقوق غير موثقة وغير معترف بها رسمياً، ونتيجة لذلك، هي حقوق هشّة لأن غير قابلة للإنفاذ بسهولة. وعلاوة على ذلك، قامت النظم القانونية الدستورية في بعض البلدان بإضافة قوانين جديدة فوق النظم العرفية تلك متجاهلة في أحيان كثيرة القوانين العرفية للمجتمعات المحلية (منظمة الأغذية والزراعة، 2017). وتدعو الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق الدول وغيرها من أصحاب المصلحة إلى الاعتراف بجميع حقوق الحياة المشروعة واحترامها وحمايتها، مع مراعاة الحقوق العرفية في الموارد، عند اقتضاء (الفقرة 4-5).
- وفضلاً عن حاجة الصيادين الحرفيين والعاملين في قطاع صيد الأسماك ومجتمعاتهم إلى الوصول الآمن إلى الموارد السمكية، فهم يحتاجون أيضاً إلى الوصول الآمن إلى الأراضي المجاورة كي يتمكنوا من بلوغ مناطق الصيد لتخزين زوارقهم ومعدّاتهم. ولا تقل أهمية عن ذلك، حاجة مجتمعات الصيد صغير النطاق إلى مكان تعيش فيه وتمارس فيه أنشطة ما بعد الحصاد، كتنظيف الأسماك وفرزها وتجفيفها والتجارت بها. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تكون سبل عيش الصيادين الحرفيين متنوعة، إذ إنهم قد يعتمدون على أنشطة اقتصادية أخرى غير عملهم في مصايد الأسماك، وهذا الأمر يتطلب أيضاً الوصول إلى الأراضي والموارد الأخرى. ولذلك، فإن الحياة في سياق مصايد الأسماك صغيرة النطاق تتطلب الجمع بين حقوق الحياة الآمنة التي تشمل الأراضي والموارد السمكية ومستجمعات المياه، بما في ذلك من خلال أساليب عادلة وشفافة وقائمة على المشاركة، للاعتراف بحقوقهم المشروعة في الحياة، فضلاً عن الوصول الفعال إلى آليات العدالة والمساءلة.
- ويولي كل من الصكين أهمية خاصةً للدور الحيوي لحقوق الحياة في أعمال حقوق الإنسان الأخرى، مثل الحق في الغذاء، والحق في

تعزير تنفيذ الصكين بطريقة متكاملة

توفر المجالات التالية فرصاً رئيسية لتنفيذ الصكين بوجه متآزر

ضمان حقوق الصيادين الحرفيين بحيازة الموارد السمكية

مع مراعاة أحكام الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للحيازة. وتنص الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للحيازة من جانبها على أن تكون سياسات توزيع حقوق الحيازة متسقة مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. أما المجتمعات المحلية التي استخدمت الأراضي ومصايد الأسماك والغابات بشكل تقليدي، فيجب أن تحظى بالاعتبار الواجب لدى إعادة تخصيص حقوق الحيازة، ويجب إشراكها في عمليات التشاور والمشاركة واتخاذ القرارات (الفقرة 7-8).

وعلاوة على ذلك، تنص الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق على أن «مجموعات الصيد صغير النطاق تحتاج إلى ضمان حقوق حيازة الموارد التي تشكل أساس رفاهيتهم الاجتماعية والثقافية وسبل عيشهم وتنميتهم المستدامة» (الفقرة 5-1) وتدعو الدول حسب الاقتضاء إلى: «أن تمنح إمكانية الوصول التفضيلي لمصايد الأسماك صغيرة النطاق إلى الأسماك في المياه الخاضعة للولاية الوطنية، بغية تحقيق نتائج منصفة للمجموعات المختلفة من الناس، ولا سيما الفئات الضعيفة»، وعند الاقتضاء، ينبغي النظر في اتخاذ تدابير محددة مثل إنشاء وإنفاذ مناطق حصرية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق (الفقرة 5-7).

- بحسب ما أشارت إليه المقدمة، فإن حقوق الحيازة الآمنة للموارد السمكية هي حقوق أساسية بالنسبة إلى الصيادين الحرفيين والعاملين في قطاع صيد الأسماك ومجتمعاتهم.
- وعلى الدول أن تتناول كيفية حصول الصيادين الحرفيين على فرصة الوصول إلى الموارد الطبيعية أو خسارتهم لها أو استبعادهم عنها، بما أن معيشتهم تعتمد على تلك الموارد. وفي هذا السياق، تتسم حوكمة الحيازة بأهمية خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، على الصعيد الوطني، تتصل حوكمة الحيازة بطريقة وضع مختلف تدابير الإدارة والصون وتنفيذها، مثل المناطق البحرية المحمية، في قطاع مصايد الأسماك وفي القطاعات المتصلة به والتي قد يكون لها أثر مباشر أو غير مباشر في مصايد الأسماك صغيرة النطاق. ويتطلب الأمر إقامة توازن بين ضمان القدرة على الوصول إلى الموارد وبين استدامة هذه الموارد. ولتحقيق هذه الغاية، من المهم أن تقيم الدول أثر استراتيجيات إدارة الموارد في حقوق الحيازة، وما يتصل بها من حقوق للإنسان تخصّ الصيادين الحرفيين، وإشراك هؤلاء الصيادين الحرفيين ومجتمعاتهم في تصوّر استراتيجيات الإدارة هذه وتنفيذها (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2014).
- وتدعو الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق الدول إلى اتخاذ تدابير لتيسير الوصول المنصف إلى الموارد السمكية من جانب مجموعات الصيد صغير النطاق،

تأثير «المناطق البحرية المحمية» في حقوق الحيازة لدى منتزه كاريمونجاوا الوطني في إندونيسيا

مثل:

إن منتزه كاريمونجاوا الوطني الذي أنشئ في عام 1999 عبارة عن منتزه وطني بحري وبري يغطي مساحة أرضية تبلغ 624 111 هكتاراً ومساحة بحرية تبلغ 117 100 هكتاراً. وفي عام 2001، أعلن أن المنتزه قد أصبح منطقةً بحرية محمية. وقد أنشئت سبع مناطق لإدارة المنطقة البحرية المحمية لمنتزه كاريمونجاوا الوطني بفعالية، بما في ذلك المنطقة الأساسية التي يحظر فيها صيد الأسماك، ومنطقة الصيد التقليدية التي تشكل الجزء الأكبر والتي لا يُسمح إلا للسكان المحليين بممارسة الصيد فيها. أما المواقع الأخرى ضمن المنطقة البحرية المحمية، فهي المنطقة السياحية ومنطقة إعادة تأهيل الموارد ومنطقة تربية الأحياء المائية.

وعلى الرغم من أن عملية تقسيم المناطق قد تمت من خلال عدد كبير من المشاورات العلنية مع ممثلين عن الصيادين المحليين، فإن بعض الصيادين المحليين يشعرون بأنه لم تتم استشارتهم أو تمثيلهم على النحو الكافي. وفي ما يتعلق بالمنطقة الأساسية تحديداً، فهم لا يوافقون على حجمها وموقعها. وهم يزعمون أن هذه المنطقة تنتهك حقوق حيازتهم للموارد التي يعتمدون عليها لكسب عيشهم، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مباشرة على حقهم في الغذاء وسبل معيشتهم، حيث أنها تضم كميات كبيرة من الأسماك والأنواع الأخرى. أما المنطقة الخلفية الأخرى، فهي منطقة صيد الأسماك التقليدية. فعلى الرغم من أن الصيادين الذين يعيشون في المنتزه يتمتعون بإمكانية الدخول إليها بصورة حصرية، حيث يُسمح لهم بممارسة الصيد فقط بواسطة نوع معين من المعدات توخيًا لحماية البيئة، هم يزعمون أن حقوقهم في حيازة الموارد لا تُحترم عندما يقوم صيادون يعيشون خارج حدود المنتزه بالصيد في هذه المنطقة باستخدام قوارب أكبر وبواسطة معدات صيد محظورة ومدمّرة، ما يجعل سكان المنتزه بدون موارد كافية، ويتسبب بفقدان أنواع مختلفة من الكائنات. وعلاوة على ذلك، فإن الصيادين من خارج المنتزه يصطادون الأسماك على مسافة قريبة جداً من المناطق المحمية الأخرى، متسببين باستنزاف الموارد.

ولذا فإن المنطقة البحرية المحمية للمنتزه لم تنجح في تحقيق مصايد مستدامة للأسماك. ويبلغ الصيادون عن انخفاض في المصيد بسبب الإفراط في الصيد. فلم يعد بإمكان الصيادين الذين يعيشون في المنتزه مواصلة تأمين معيشتهم عن طريق صيد الأسماك في المنطقة، ما يرغمهم على الصيد خارجها أو اختيار الصيد ليلاً في المنطقة الأساسية.

وعلى الرغم من أن هذه المناطق البحرية المحمية قد تكون فعالة أحياناً في صون الموارد، فإن نجاحها يعتمد على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين خلال مراحل التخطيط، والتنفيذ، والرصد، والإنفاذ. ولذا فإن أحكام كلا الصكين تشكل أدوات مفيدة ينبغي استخدامها للاعتراف بحقوق الحياة والمساءلة، والشفافية، والشمولية، ولتمكين الصيادين المحليين في الوقت نفسه (A, Hurhidayah, 2017).



الشعوب الأصلية ونظم الحياة العرفية

على الاعتراف بالأشكال القائمة للتنظيم، والمعارف التقليدية والمحلية، وممارسات مجتمعات الصيد صغير النطاق، بما يشمل السكان الأصليين والأقليات العرقية، واحترامها.

وعندما تكون للشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية من لديها نظم عرفية للحياة، حقوق مشروع في حياة أراضي أجدادهم التي يعيشون عليها، ينبغي للدول أن تعترف بهذه الحقوق وتحميها، وألا تطردهم تعسفاً من أرض أجدادهم (الفقرتان 4-9 و5-9 من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للحياة، والفقرة 4-5 من الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق).

- يدعو كلا الصكين إلى حماية حقوق الحياة للشعوب الأصلية بما يتفق مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2013). وينص هذا القانون على أن «لشعوب الأصلية الحق في الأراضي والأقاليم والموارد التي درجت تقليدياً على امتلاكها أو شغلها أو استخدامها أو اقتنائها» (المادة 26).
- وبالنسبة إلى مجتمعات السكان الأصليين، تمثل الموارد الطبيعية أكثر من مجرد مصدر للدخل إذ لها قيمة اجتماعية واقتصادية وسياسية، وهي جزء من الهوية الثقافية لتلك المجتمعات. ويتمثل أحد المبادئ التوجيهية للخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق، في احترام الثقافات الذي ينطوي بدوره

التدريب على تنمية قدرات الشعوب الأصلية في أمريكا الوسطى في إطار الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للحياة، والخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق

مثل:

يقع حوالي 70 في المائة من ساحل أمريكا الوسطى ضمن مناطق تسكنها شعوب أصلية. وتمثل هذه المجتمعات المحلية عاملاً أساسياً لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق، ولكن يجب دعمها من خلال سياسات مصممة وفقاً لاحتياجاتها وثقافتها. وبناءً عليه، نُفذت منظمة الأغذية والزراعة مع صندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجلس الشعوب الأصلية في أمريكا الوسطى، دورة تدريبية موجهة إلى قادة أنشطة الصيد لدى الشعوب الأصلية وممثلين عن هيئات إدارة المصايد وتربية الأحياء المائية في أمريكا الوسطى عام 2017. وتمثلت أهداف تلك الدورة التدريبية في تعزيز حوكمة الموارد الطبيعية والممارسات المستدامة للصيد صغير النطاق في أراضي الشعوب الأصلية؛ وتحسين مهارات الاتصال؛ وتحسين معارف الشعوب الأصلية ومؤسسات الدولة من أجل وضع سياسات عامة للمصايد صغيرة النطاق في مناطق الشعوب الأصلية والأقاليم ذات الصلة؛ ووضع مقترحات للعمل المشترك بين مؤسسات الدولة والشعوب الأصلية من أجل التنفيذ المشترك للصكين. وقد فتحت حلقة العمل قنوات الاتصال بين الأجهزة الرئاسية الوطنية ومجموعات السكان الأصليين، وأدت إلى إنشاء تحالف المصايد الحرفية للشعوب الأصلية في أمريكا الوسطى (منظمة الأغذية والزراعة، 2019).

ويسعى هذا التحالف إلى اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والمحلي في مختلف بلدان أمريكا الوسطى، بما في ذلك تكييف أحكام الصكين مع واقع حياة الشعوب الأصلية؛ وتيسير الحوار بين منظمات الشعوب الأصلية والحكومات لضمان الوصول إلى الموارد؛ والبحث في المعايير والممارسات التقليدية لبعض من الشعوب الأصلية وتوثيقها كوسيلة لتحديد مدى توافر الموارد؛ وتعزيز تبادل المعلومات والخبرات في ما بين مختلف المجموعات الأصلية.

حقوق المرأة وحقوق الحياة المشروعة

وفي بعض أنحاء العالم، لا تستطيع النساء امتلاك أراض بصورة قانونية. وعلى الرغم من أن الكثير من نساء الريف يتمتعن بالحق في الحصول على الأرض واستخدامها، إلا أنهن عمومًا أقلّ تحكّمًا بالأراضي مقارنة بالرجال. فقد يتعذر عليهن أن يرثن الأراضي بحيث يرثها الذكر الأكثر أحقية من بعدهن بين أقرب الأقرباء الأحياء. وإذا لم يكن هناك من وريث ذكر، تظل الأرض تحت سلطة الأسرة أو زعيم القرية (منظمة الأغذية والزراعة، 2019ب). وإن عدم القدرة على التحكّم بالأراضي يضع الكثير من النساء في وضع هش.

ويتناول القسم 8 من الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق مسألة المساواة بين الجنسين، ويدعو الأطراف كلها إلى الاعتراف بأن تحقيق المساواة بين الجنسين يحتاج إلى تضافر جهود الأطراف كافة (الفقرة 8-1). كما يدعو الدول إلى أن تكفل حصول صغار الصيادين والعاملين في صيد الأسماك ومجتمعاتهم على حقوق مضمونة وعادلة ومناسبة اجتماعيًا وثقافيًا بحيازة الموارد، مع إيلاء عناية خاصة للمرأة (الفقرة 5-3). وإن الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للحيازة تدعو من جانبها الدول إلى الاعتراف القانوني بحقوق الحياة المشروعة بطريقة غير تمييزية وتراعي الفوارق بين الجنسين (الفقرة 4-4)، والنظر في العقبات المحددة التي تواجهها النساء والفتيات في ما يتعلق بالحيازة وحقوق الحياة المرتبطة بها (الفقرة 5-4). ولذا، ينبغي الحرص على عدم استبعاد النساء لدى وضع حقوق الحياة في إطار رسمي أو لدى نقلها، كما ينبغي إشراكهنّ في عمليات التشاور بشأن تخصيص الحيازات.

يعالج السكان بصورة محددة القضايا الجنسانية، وينص كل منهما على المساواة بين الجنسين كأحد مبادئ التنفيذ. وتذهب الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للحيازة إلى القول إنه «يتعيّن على الدول ضمان أن تتمتع النساء والفتيات بحقوق حيازة متساوية وأن يحصلن على الأراضي ومصايد الأسماك والغابات» (الفقرة 3-ب).

وتؤدي النساء دورًا مهمًا جدًا في مصايد الأسماك صغيرة النطاق. فهنّ يشكّلن حوالي نصف عدد العاملين في سلاسل القيمة لقطاع المصايد الطبيعية صغيرة النطاق (البنك الدولي، 2012). بيد أن مساهمتن لا تحظى بالاعتراف في كثير من الأحيان. ويتمثل أحد الجوانب الجوهرية للاعتراف بمساهمة النساء في هذا القطاع، في ضمان حصولهن على الحق بالوصول العادل إلى الأراضي ومصايد الأسماك، وغير ذلك من الموارد الطبيعية.



©FAO/Karel Pnisiioo

النساء العاملات في جمع الرخويات في كوستاريكا

مثل:

استعانت النساء العاملات في مجال جمع الرخويات في منطقة تشوموس في كوستاريكا بالصكين للمطالبة بحقوقهن في الموارد، بما في ذلك حقوق الحياة. ومن خلال جمعيتن «Coope Molus Chomes»، قدّمت النساء اقتراحًا إلى حكومة كوستاريكا طالبن فيه بقدر أعظم من الاعتراف بحقوقهن، بما في ذلك حقوق الحصول على الموارد، واتباع نهج قائم على المشاركة في الإدارة المستدامة للموارد، وطلبن الاعتراف بعملهن كمهنة رسمية (Agronoticias، 2017).

وحظي المشروع بدعم من حكومة كوستاريكا، التي قامت بصورة قانونية بتخصيص حقوق جماعية لهذه الجمعية في استخدام الموارد المحلية من الرخويات التي تستند إليها معيشتهم واقتصادهم. وإذ نالت النساء تفويضًا رسميًا بممارسة نشاطهن، أصبحت مهنتهن تحظى باعتراف رسمي ما مكّنهن من المشاركة في إجراءات صنع القرارات للحصول على حقوقهن في الضمان الاجتماعي وعلى الائتمان.



©FAO

الإجراءات الواجب اتخاذها

بالنسبة إلى الحكومات

- إجراء تقييمات للوائح والقوانين والمؤسسات، بالاستناد إلى أحكام الصكين، في ما خص حوكمة حيازة مصايد الأسماك وإدارتها.
- وضمان، بما في ذلك من خلال إصلاح القوانين والسياسات والمؤسسات، ألا تنتهك مشاريع التطوير حقوق حيازة مجتمعات الصيد صغير النطاق ومعيشتها، بما يشمل المجتمعات الأصلية.
- وإجراء إصلاحات دستورية أو قانونية لتعزيز حقوق الحيازة للنساء.
- وضمان اعتراف القوانين والسياسات والمؤسسات بحقوق الحيازة العرفية المشروعة بالموارد السمكية وبالأراضي.
- وضمان الاعتراف بالحقوق المشروعة في الحيازة العرفية وفي الوصول التفضيلي إلى الموارد السمكية من جانب الشعوب الأصلية واحترامها وحمايتها، بموجب إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ومعايير الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة.

بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وغيرها

- إجراء دراسات مستقلة لفهم تأثير المشاريع الكبيرة في حقوق الحيازة وسبل معيشة الصيادين الحرفيين ومجتمعات الصيد صغير النطاق.
- وتنظيم المساعدة القانونية، وتمكين المجتمعات المحلية واستكشاف السبل القانونية لمنع عمليات الإخلاء عندما تمثل تهديداً.
- وعقد دورات تدريبية بشأن الصكين مع الجهات الفاعلة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق ومجتمعات الصيد صغير النطاق لتعزيز تمكينها.

بالنسبة إلى الجهات الفاعلة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق

- أن تمكن نفسها وأن تنتظم لضمان تمثيل ومشاركة فعالين في المشاورات السابقة لتنفيذ المشاريع التي قد تؤثر في حقوق الحيازة الخاصة بها.
- وعندما تكون الإصلاحات الدستورية أو القانونية قد عززت حقوق الحيازة للنساء، أن تضمن إدراج هذه التغييرات في نظم الحيازة العرفية.

بالنسبة إلى جميع الأطراف

- الترويج لأهمية الصكين والإبلاغ عنهما وتوليد توافق للآراء بشأنهما ودعم الجمهور لهما.
- والتوعية بالفعاليات ذات الصلة من قبيل:

– قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021

– والسنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية لعام 2022

– وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية 2019-2028

– والدورات السنوية للجنة الأمن الغذائي العالمي

منظمة الأغذية والزراعة. 2017. *Towards gender-equitable small-scale fisheries governance and development. A Handbook in support of the implementation of the voluntary Guidelines for Securing Sustainable Small-Scale Fisheries in the Context of Food Security and Poverty Eradication*. منظمة الأغذية والزراعة. روما.

منظمة الأغذية والزراعة. 2019. *Report of capacity development workshop on the Voluntary Guidelines on securing Small-Scale Fisheries in the Context of Food Security and Poverty Eradication for Indigenous Peoples in Central America*. منظمة الأغذية والزراعة. روما.

منظمة الأغذية والزراعة. 2019. *The Voluntary Guidelines: Securing our rights – Sierra Leone*. منظمة الأغذية والزراعة. روما. <http://www.fao.org/3/CA2687EN/ca2687en.pdf>

فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. 2014. *مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية*. تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. روما. <http://www.fao.org/3/a-i3844a.pdf>

Hurhidayah, A. 2017. *MPAs and fisheries in the context of food security and sustainable livelihoods in Indonesia: Case study of MPAs in Karimunjawa and Mayalibit Papua, Indonesia in Marine protected areas: Interactions with fishery livelihoods and food security*. FAO. Rome

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 2013. *United Nations Declaration of the Rights of Indigenous Peoples*. https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/wp-content/uploads/sites/19/2018/11/UNDRIP_E_web.pdf

البنك الدولي World Bank. 2012. *Hidden Harvest: the global contribution of capture fisheries*. Washington, DC. <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/11873/664690ESWOP1210120HiddenHarvest0web.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

لمزيد من المعلومات

الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق: <http://www.fao.org/documents/card/ar/c/I4356AR>
الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات: <http://www.fao.org/tenure/voluntary-guidelines/ar>
مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية: <http://www.fao.org/3/a-i3844e.pdf>

Land Tenure Journal 13-1: www.fao.org/3/I3365T/i3365t.pdf

Responsible governance of tenure in fisheries: a right to food perspective: www.fao.org/3/a-bt408e.pdf

Responsible governance of tenure in the SSF Guidelines
www.fao.org/voluntary-guidelines-small-scale-fisheries/guidelines/tenure-governance

لجنة الأمن الغذائي العالمي: <http://www.fao.org/cfs/ar/>

للاتصال بنا

عنوان البريد الإلكتروني: ssf-guidelines@fao.org

على تويتر: @FAOfish, #SSFGuidelines, #SmallScaleFisheries